مجلة دراسات دوليّة

**اسم المقال:** العلاقات الأمريكية – الايرانية وتأُثيرها على الأمن الوطني العراقي
**اسم الكاتب:** أ.م.د. حسين حافظ وهيب
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6859
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/03 01:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# العلاقات الأمريكية-الايرانية وتأثيرها على الأمن الوطني العراقي

**الاستاذ المساعد الدكتور**
**حسين حافظ وهيب**(*)

**مقدمة**

منذ أن تراجع النفوذ الأمريكي في ايران بعد نجاح الثورة الاسلامية فيها عام ١٩٧٩والولايات المتحدة لم تألُ جهدا بتوظيف العديد من الوسائل لاحتوائها على اساس ان نظامها ينتهك حقوق الانسان تارة وتارة اخرى كدولة (ارهابية) حيث صنفت كأحدى محاور الشر.

وبالوقت نفسه فان جمهوية ايران الاسلامية وفي ظل تبنيها لايديولوجية دينية اطر معالمهاالأمام الخميني تعد الولايات المتحدة الشيطان الاكبر في العالم، ومن الضروري ان تنحسر مصالح ذلك الشيطان على الاقل في العالم الاسلامي الذي لايران فيه مصالح اخلاقية بناءة، لانها تشكل واياه محوراً دولياً شديد الاهمية ذا مثل اسلامية خلاقة في العالم، وليس كالولايات المتحدة التي لا تربطها بالعالم الاسلامي سوى مصالح ذاتية ضارة وضيقة في احيان كثيرة، وان وجود (اسرائيل )في قلب العالم الاسلامي هو صنيعة امريكية صنعها الاستكبار العالمي ومن الواجب اخراجها من قلب هذا العالم، وذلك لن يتم الا من خلال ضرب المصالح الامريكية في العالم الاسلامي برمته اولاً ومن ثم لملمة الجهود الاسلامية للقضاء على الوجود الصهيوني الطارئ.

ان سعي الولايات المتحدة لحماية مصالحها في الشرق الاوسط يجعل من ايران في قلب الاهتمامات الأمريكية،لاسيما بعد ان انقضى ما يقرب العقدين من الزمن على انتهاء الحرب العراقية الايرانية التي اريد منها تقويض الثورة الاسلامية في ايران الا ان مسيرة التنمية الايرانية استمرت في التصاعد دون ان تتمكن الولايات المتحدة من تعويق النظام الايراني بشكل فاعل .

لكن سقوط النظام العراقي بالطريقة المعروفة للجميع اتاح فرصة كبيرة لتكون القوات الامريكية على حدود ايران الغربية بعد ان طوقتها من جهات اخرى متعددة وباتت المواجهة بين الدولتين قاب قوسين وادنى .

لقد احدث احتلال العراق نقلة نوعية في علاقات الولايات المتحدة بايران وبدلاً من ان تكون اراضي الدولتين ميداناً للمواجهة في ما بينهما اصبحت الاراضي العراقية هي ميدان تلك المواجهة فتأثر الامن الوطني العراقي تأثرا شديدا دفع باتجاه تكرار الدعوة العراقية للحوار بين الدولتين لحل معضلة الامن في العراق من هذا المنطلق تبدو الدراسة ذات اهمية كبيرة وعلى محورين:

**الاول محور العلاقة بين الدولتين ومقدار التباين الحاصل في مستوى التقارب او التباعد.**

(*) باحث متخصص بالشؤون الاستراتيجية-قسم الدراسات الاستراتيجية-مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.

اما المحور الاهم فهو انعكاس تلك العلاقة على مستقبل العراق الامني بدرجة او بأخرى وفقاً لمتغيرات تلك العلاقة.

بمعنى ادق ان هذه الدراسة تحاول البحث عن الاجابة المتعلقة بالاثر الذي تلحقه طبيعة التطور في العلاقات الثنائية (الامريكية الايرانية) على الامن الوطني العراقي من خلال المحاور الآتية:-

اولا:متغيرات البيئتين الاقليمية والدولية على السياسة الايرانية قبل احتلال العراق.

وصفت السياسة الايرانية كما يرى البعض بأنهاسياسة تمازج مابين الثوابت والمتغيرات منذ انتصار ثورتها الاسلامية عام١٩٧٩وحتى الان[١] وهي قبل ذلك أي في عهد الشاه كانت تابعا معروفاللسياسة الامريكية لم تكن تمتلك ايا من الثوابت والرؤى الوطنية المستقلة ، بل كانت تحركها الدوافع الامريكية ،وقد لعبت مع المملكة العربية السعودية دوراً كبيراً في خدمة الاهداف والاستراتيجيات الكونية الامريكية، ووفرت لها هذه التبعية ان تكون لاعباً شديد التاثير في الاحداث الاقليمية[٢].

الا ان حصول الثورة الاسلامية ونجاحها فيها شكل نقطة افتراق واضحة بينها وبين الولايات المتحدة ،اذ لم تعد ايران بعد عام ١٩٧٩تابعا للولايات المتحدة بل دولة ذات خصوصية فكرية تحمل بين ثنايا ايديولوجيتها الاسلامية رؤى وتصورات وطنية وكونية مستقلة في ما اعتبرته الولايات المتحدة خطراً اقليميا شديد التاثير على مصالحها الاستراتيجية[٣].

اذ تركت الثورة الاسلامية الايرانية اثارا كبيرة ليس على مستوى علاقة الدولتين بعضهما بالبعض الاخر،بل على مستوى التحولات اللاحقة في البيئة الاقليمية العربية ،وكانت الهواجس الامريكية تدفع باتجاه الحد من امكانية ان يتوسع المد الاسلامي الثوري الى بقاع اخرى من العالمين العربي والاسلامي تعدهما السياسة الامريكية مناطق نفوذ ذات اهمية فائقة[٤].

كانت الحرب العراقية على ايران عام ١٩٨٠من الحلول الناجعة حينها لايقاف المد الاسلامي الايراني ، لكن فشل تلك الحرب في الاطاحة بالنظام الايراني ومن ثم تداعيات احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠م، و حرب تحرير الكويت عام١٩٩١وتصدع البيئة الاقليمية لايران بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ونشوء دول اسلامية في منطقة آسيا الوسطى، وفر بيئة سياسية مناسبة دفعت باتجاهين[٥].

**الاول:** تأجيل المواجهة الامريكية المباشرة مع ايران نتيجة الانشغال بالمتغيرين السوفيتي والعراقي في ما بعد.

---

[١] د.لازم لفته ذياب-سياسة ايران الخارجية بين الثوابت والمتغيرات وعلاقتها بالمتغيرات الدولية ١٩٩٧-٢٠٠١بحوث المؤتمر الاول لمركز الدراسات الايرانية –جامعة البصرة –نيسان ٢٠٠٢ص١٣.

[٢] د.ضاري رشيد العباسي –ايران في الاستراتيجية الامريكية –سلسلة ايران والعالم-مركز الدراسات الايرانية-جامعة البصرة-العدد٢٠ السنة الثانية ص١-٢.

[٣] جعفر سبحاني-الحكومة الاسلامية –قم-انتشارات اسلامية-١٩٩٧ ص١٠٧.

[٤] د.حسين الحاج علي احمد-تغيير الثقافة باستخدام سياسة الولايات المتحدة وتجربة العراق-المستقبل العربي-مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت-لبنان-العدد٢٩٤ آب٢٠٠٣ص٥٨.

[٥] محمود سريع القلم-العلاقات الدولية للدائرتين الغربية والايرانية-مركز دراسات الوحدة العربية-بحوث العلاقات العربية-الايرانية- بيروت-لبنان ط١تموز١٩٩٦ص٧

**الثاني:** اعادة ترتيب البيت الايراني من الداخل والخارج فانعكس ذلك بشكل ايجابي على الاستقرار السياسي لها تجلى ذلك منذ عام ١٩٩١ حين اعادت علاقتها مع المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول العربية الاخرى التي وقفت الى جانب العراق في حربه ضدها، وبدى ان هناك تماسكا داخلياً واضحاكان يدفع باتجاه تمكين النظام الايراني من كسب المزيد من الثقة في التعامل بحرية اوسع وتمسك اشد بالسيادة والمصلحة الوطنية.

واذا كانت ايران تأريخيا شديدة التمسك بأصالتها وحضارتها فقد تزايد هذا الاحساس كثيرا بعد المتغيرات الحاصلة في البيئتين الاقليمية والدولية اي بعد فشل الايديولوجيتين (القومية في النطاق الاقليمي والماركسية في المجال الكوني).

اذ جرى تشجيع الدول الاسلامية للتطلع الى ما تختزنه العقيدة الاسلاميةمن حلول لمشاكلها بدلا من الارتباط بافكار وضعية اثبتت التجارب العالمية فشلها والتي لا تحترم ثوابت الدول الاسلامية الاساسية .

وكانت الضغوط التي وجهتهاالى الدول العربية تهدف الى ان تعمل تلك الدول على صيانةاستقلالها من التبعية الخارجية سعيا وراء رؤية اسلامية عالمية والعودةالى الاسلام كمعين قيمي يحصن المسلمين من الافتتان بالحضارة الغربية والابتعاد عن الثقافات الاجنبية المخربة[٦].

وقد حرصت السياسة الخارجية الايرانية على متابعة حثيثة وليست مثيرة لتجريد سياسات الشرق الاوسط من اتجاهاتها الامريكية لأنها تعد النفوذ الامريكي عقبة كأداء بوجه مثلها السياسي الاعلى وهو تحقيق السيادة الاسلامية والاصالة الاسلامية على وجه امثل[٧].

وقد تبلورت تلك المتابعة من خلال تقوية علاقتها بدول كبرى كروسيا والصين ودول اسلامية وعربية شتى.

لكن ردة فعل الدول العربية لم تكن ايجابية بأية حال وقد تمثلت بالشعور الواسع النطاق بوصف ايران مهدداً اقليمياً والى معارضة كل ما تتحدث به وذلك ما جعل المسافة الفاصلة بينها وبين ايران ابعد ما تكون من خلال تطوير علاقات اوثق مع الولايات المتحدة والغرب وعدّ التهديد الايراني بمثابة التهديد (الاسرائيلي).

وطيلة الاعوام الممتدة من عام ١٩٩١ وحتى ٢٠٠٣كانت الهواجس الايرانية تتمحور حول ارتباط بعض دول الخليج باتفاقيات عسكرية مع الولايات المتحدةلاسيما الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية يتيح لها تواجدا عسكريا متزايدا على تخومها الجنوبية الغربية، وبالوقت نفسه كانت ارهاصات النظام العراقي السابق واستضافته منظمة مجاهدي خلق الايرانية المعارضة وقيامها بعمليات عسكرية في الاراضي الايرانية كلها تدفع الى مزيد من القلق من جوارها الغربي .

وحين حصلت احداث ١١ايلول وما تلاها من تداعيات كانت ايران كغيرها من الدول الاسلامية تحاول ان تنأء عن مخاطر استهدافها امريكيا ،وقد وفرت طبيعة العلاقات الايرانية مع تحالف الشمال الذي يضم القوى المعارضة لحكم طالبان التي اتسمت بالتعاون

---

[٦] محمود سريع القلم-العلاقات الدولية للدائرتين الغربية والايرانية-مركز دراسات الوحدة العربية-بحوث العلاقات العربية-الايرانية-بيروت-لبنان ط١تموز ١٩٩٦ص٧٣٢.

[7] Iran and the arab world-London:Macmillan-new york:st.martin's press,1993 pp22-26.

الى ان تمد يدها الى الولايات المتحدة ولو بشكل غير مباشر لاسيما في مجال فتح الاجواء الايرانية للطيارين الامريكان الذين تسقط طائراتهم من جراء القتال في افغانستان[٨] ،وان وفرت تلك الفرصة شيئا من الارتياح الامريكي في حينها الا انها لم تكن تعني بالنسبة للايرانيين فيما يتعلق باحتلال افغانستان سوى احكام الطوق الامريكي على تخومها الشمالية،وحين تفرغت الولايات المتحدة من مهمة اقامة حكومة افغانية (بقيادة حامد قرضاي) بدأ التصعيد أزاء ما أسمتهم بمحاور الشر ولم تكن ايران الا احد اهم هذه المحاور التي استهدفها الخطاب الامريكي[٨].

ومنذ بدأ الاعداد لاحتلال العراق كانت الهواجس الايرانية تتصاعدتجاه ما يجري بصددها امريكيا، ولم يختلف السلوك السياسي لايران تجاه الحرب على العراق من سلوكها تجاه الحرب على افغانستان فالمتغيرات الاقليمية والدولية استمرت على حالها مابين الحربين ولم يحصل ما يدعو الى تبديل ذلك السلوك فلقد تضاعفت لغة التهديد الامريكية لتغير الخارطة السياسية الشرق اوسطية وذلك يعني على اقل تقدير من وجهة النظر الايرانية نقل المشروع الامريكي في العراق الى البلدان العربية والاسلامية[٩].

من هنا بدأت ايران مشوارها السياسي قبل الحرب على العراق مستخدمة اسلوب الحياد تارة واخرى اسلوب رفض الحرب ولكنها في الواقع بدأت تدعو الى تبني دعوات الواقعية السياسية لحفظ الامن القومي والمصالح الوطنية الايرانية[١٠].

وقد انقسمت البيئتين الداخلية والاقليمية لايران في الموقف من الحرب بشكل حاد.

فعلى المستوى الداخلي حصلت ازمة شديدة وانقسام واضح بين تيار الاصلاحيين وتيارالمحافظين،وكان ينبغي ان تتخذ ايران مواقف و سياسات موائمة من هذه الازمة مما يحول دون تفجر الاوضاع الداخلية،فبينما كان التيار الاول يدعو الى تحقيق اعلى درجة من المكاسب بتوظيف الازمة لتحقيق المصالح الايرانية سواء بشكل تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة او بمد يد العون الى النظام العراقي الجديد على خلاف النظام السابق الذي يختزن قدرا كبيرا من الاخطار على مستقبل ايران ومن ثمّ ابعادشبح ادراج ايران عربيا واقليميا ودوليا على قائمة الدول المعارضة للولايات المتحدة واستغلال الظروف للتقارب معها وانهاء المشكلات العالقة[١١].

اما التيار الثاني فكان يدعو الى اتخاذ موقف مبدأي من الولايات المتحدة قائما على عدم المساعدة في شن أي عدوان على دولة مسلمة وبما ينسجم مع القيم الاسلامية التي تدافع عنها كمثل عليا لا تجيز العدوان على دولة مسلمة مهما كان طبيعة نظامها السياسي.

وعلى المستوى الاقليمي كان على ايران ان تكون اكثر انسجاما مع المواقف الاقليمية التي بدأتها تركيا وشملت كل من مصر وسوريا والاردن والمملكة العربية السعودية تجسد في اجتماع اسطنبول الاقليمي الذي كان يرمي الى حل الازمة بالطرق السلمية.

---

[٨] الوفاق الديمقراطي-العدد ٤٦٤ السنة الثانية عشر نيسان-٢٠٠٤.

[٩] الدكتور طلال عتريس –نتائج وتداعيات احتلال العراق على ايران-ندوة احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا-مركز دراسات الوحدة العربية بيروت –لبنان٨-١١ آذار ٢٠٠٤ مسودة المؤتمر ص١٤.

[١٠] الدكتور طلال عتريس-المصدر نفسه-ص١٥.

[١١] التقرير الاستراتيجي العربي٢٠٠٢-٢٠٠٣مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ط١القاهرة –يونيو ٢٠٠٣ص١١١.

اما على المستوى الدولي فكان ينبغي لايران ان لاتتورط بسياسات عدائية ضد الولايات المتحدةولا في سياسات تعاونية معها بما يخل بالالتزامات الايرانية التقليدية وان تكون اكثر انسجاما مع مقررات الامم المتحدة ،وكتعبير عن هذه السياسة كانت ايران في حينه ترى بأن اعطاء مجلس الامن وحده صلاحية شن الحرب على العراق مما يحرم الولايات المتحدة من التفرد باحتلاله ومن ثمّ تهديد امنها ومصالحها.

الا ان تسارع الاحداث وسرعة احتلال العراق وسقوط النظام العراقي بشكل غير متوقع قلب جميع التوقعات الاقليمية في المنطقة والقى بظلال كثيفة من التداعيات لاسيما على الاوضاع الايرانية.

**ثانيا:تداعيات احتلال العراق على السياسة الايرانية**

حين جرى الاعداد للحرب على العراق ، جرى ايضاً تسليط الضوء بشكل ملفت للنظر حول ايران ورفضها التوقيع على البروتوكول الاضافي لبرامج التسلح النووي الدولية.

ومن ثم بدأ التصعيد في الحديث عن العديد من الملفات المتعلقة بحقوق الانسان والارهاب وبدى واضحاً ان العد التنازلي لمهاجمتها اصبح قاب قوسين وادنى اذ انها موضوعة على قائمة الحرب الاستباقية رغم عدم معارضتها الواضحة لاحتلال العراق ، وان بقاء تلك الملفات دون معالجة سوف توفر فرصة كافية ومسوغاً اكيدا لمهاجمتها[١٢].

وكان ينبغي للدبلوماسية الايرانية ان تفعل شيئا،فالقوات الامريكية اضحت بعد احتلال العراق على تخومها الغربية، وبحدود ما يربو على الف وثلثمائة كيلو متر فضلاً عن الوجود العسكري الامريكي في منطقة الخليج ناهيك عن افغانستان في شمالها الشرقي، والقواعد الامريكية المتواجدة في تركيا،اذ اصبحت امريكا ان صح التعبير تمسك بتلابيب ايران الاربع[١٣]. لكن وقائع الاحتلال الامريكي للعراق على الارض لم تكن تسير كما كان متوقعاً لها اذ بدا واضحاً خلال الاشهر الاولى من الاحتلال ان الاجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة في العراق كانت خاطئة في الكثير من جوانبها وخاصة الجانب الامني اذ وفر حل الجيش العراقي السابق والقوى الامنية فرصة كبيرة لدول جوار العراق ان تمارس ما تشاء من الاعمال التي اخلت بالامن الوطني العراقي في ظل الحدود المفتوحة، وقد ساهمت المواقف الاقليمية السلبية من موضوعة احتلال العراق في تفاقم الازمة الامنية وعلى مستويات خطيرة مما ادى كما بينا الى نقل المواجهة لبعض الاطراف الاقليمية مع الولايات المتحدة الى الاراضي العراقية فضلاً عن البعض من المنظمات الارهابية. واصبح الوضع الامني خطيراً بمستوى كبير وبدى ان القوات الامريكية تواجه بعض المصاعب في معالجة الوضع الاقليمي للعراق وخاصة بعد ان شهدت السنة الاولى من الاحتلال تفاقم الخسائر الامريكية، وبذات الوقت تعاظم الرفض العراقي للسياسة الامريكية[١٤]. وتبين ان

---

[١٢] الدكتور حسين حافظ وهيب-السياسة الخارجية الايرانية بين البراغماتية والمبدأية في الموقف من العراق اوراق دولية –مركز الدراسات الدولية –جامعة بغداد –العدد ٢٤السنة ٦آيار ٢٠٠٤ص١٥.

[١٣] عبد الوهاب القصاب –مداخلة حول ورقة الشرق الاوسط الكبير التي عقدت في قاعة بابل مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد ١٢-٢-٢٠٠٤.

[١٤] خير الدين حسيب-في مقابلة مع قناة المستقلة منشورة في المستقبل العربي العدد٣٠٣-٢٠٠٣/٤/٥ تحت عنوان حوار حول الملف العراقي ص٦-١٠.

فرصة تحقيق امن وطني عراقي راسخ غير ممكنة وليست مؤكدة بشكل نهائي في ظل تفاقم الاخطاء الامريكية في التعامل مع الواقع الاجتماعي والسياسي للعراق[١٥].

وفرت الاحداث المتلاحقة في العراق فرصة لايران للتروي قبل الرضوخ للمطالب الامريكية في ضبط حدودها مع العراق ورغم انها اقدمت على توقيع البروتوكول الاضافي في نهاية العام ٢٠٠٤تلبية لمطالب الامم المتحدة لكي تدفع باتجاه قطع الطريق عن الولايات المتحدة لاستهدافها اميناً، ومن ثم سمحت بشكل جزئي للتيار الاصلاحي بممارسة بعض الادوار السياسية الا ان تلك الاجراءات رافقتها اجراءات اخرى كان الهدف منها اعاقة المشروع الامريكي في العراق .

فعلى سبيل المثال ادرك الساسة الايرانيون بأن الساحة العراقية مازالت تدخر العديد من المفاجآت وان الوقت لم يعد لصالح انجاح المشروع الامريكي في الانقضاض على ايران بل العكس تماما اذ لابد ان يكون لايران دور فاعل في احداث اقصى قدر من الخسائر في القوات الامريكية، وقد بينت الاحداث الامنية المترديةو المتكررة في بغداد ومعظم محافظات العراق ان الاوضاع اذا ما استمرت بالتصاعد فأن فشل المشروع الامريكي في العراق سيكون امرا ممكنا ولاجديد في القول بأن الادارة الامريكية في العراق حاولت ومنذ البدء التعبيرعن اخفاقها في معالجة الاوضاع في الداخل العراقي بالايحاء الى الدور الذي تقوم به دول الجوار الجغرافي في دعم المقاومة ومدها بكل ما تحتاجه لاستمرار فاعليتها ومن هنا تأتي اهمية الزيارة لوفد من الخارجية الايرانية في حزيران ٢٠٠٥عبر عنه "تقييم الاوضاع في العراق"وهو في حقيقته لايعبر الا عن تأكيد الرغبة الامريكية في ان تجد ايران بمعزل عما يجري من احداث مستقبلية في العراق ومن ثمّ حثها على ضبط حدودها وعدم السماح لمقاتلين اجانب بعبور الحدود واثارة الاضطرابات فيه[١٦].

وحقيقة الامر هي ان المرحلة المقبلة ستحدد حقيقة مدى قدرة الدبلوماسية الايرانية على تجسيد صورة الاوضاع الراهنة والمستقبلية ومن ثمّ التعامل مع معطيات واقعية وظفتها العديد من المسائل الجوهرية المتعلقة ليس بطبيعة الجوار فقط بل بطبيعة ظاهرة التشيع في ايران والعراق والتي عدّت خطا ثابتا واساسيا بين الجانبين، فايران هي الدولة الوحيدة التي نجحت في اقامة نظام الدولة الاسلامية في وسط دولي لايشجع على قيام مثل هذه الانظمة، وقد وفرت ظروف ما قبل قيام دولة ايران الاسلامية بعض الثوابت، فالإمام الخميني كان قد عدّ النجف الاشرف قاعدة فاعلة ومنطلقا لتوسيع دائرة نفوذه في معارضة النظام البهلوي قبل اقدام السلطات العراقية السابقة على ترحيله من العراق، ومن جانب اخر كانت المعارضة العراقية التي مثل قسم منها المجلس الاعلى للثورة الاسلامية قد عدّت ايران منطلقا اساسيا لإدامة زخم هجومها على النظام السابق، ومن ثم فأن هذه التبادلية في الادوار التي وظفتها العوامل الجغرافية والايديولوجية في كلا الدولتين لابد وان ينظر اليها بجدية لذلك كان لزاماً على الولايات المتحدة ان تنظر لايران على انها ليست جزءً من

---

[١٥] طلال عتريس في ندوة احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا –المستقبل العربي العدد٣٠٢ نيسان٢٠٠٤ص٤٤-٤٥.

[١٦] الدكتور حسين حافظ وهيب-السياسة الخارجية الايرانية بين البراغماتية والمبدأية في الموقف من العراق اوراق دولية –مركز الدراسات الدولية –جامعة بغداد –العدد٢٤، ٦آيار ٢٠٠٤ص١٥.

المشكلة العراقية بل جزءٌ مهم من الحل ومن ثمّ فقد فتحت المجال لتفعيل العديد من الملفات ومنها الملف النووي الايراني كجزء من الضغوط الامريكية على ايران ومن ثمّ دفعها الى الحوار المباشر بشأن الامن الوطني العراقي.

**ثالثاً :الولايات المتحدة والملف النووي الايراني**

البرنامج النووى الإيرانى ظل على الدوام مصدرا للتوتر والتصعيد بين الولايات المتحدة وإيران، لإن ذلك البرنامج أصبح المصدر الرئيس لتصعيد يبدو أكثر خطورة يمكن أن تقع بين الجانبين فى مرحلة ما بعد الحرب الأمريكية على العراق، حيث لم يكن خافيا منذ فترة طويلة أن إيران ربما تكون الهدف التالى على الأجندة الأمريكية بعد العراق، لاسيما وأنها وضعت ضمن ما يعرف بمحور الشر من جانب إدارة جورج بوش، ولم تخف الإدارة الأمريكية رفضها لتركيبة النظام السياسى الإيرانى الذى يهيمن عليه المحافظون، ورغبتها فى تمكين الإصلاحيين من السيطرة بالكامل على كافة مقاليد السلطة فى إيران، بما ينطوى عليه ذلك من إمكانية تغيير التوجهات السياسية والاستراتيجية لإيران بالطرق السلمية، ولاسيما فيما يتعلق بوقف برامج التسلح الإيرانية، وفى مقدمتها البرامج النووية والصاروخية، وإنهاء العداء الإيرانى لإسرائيل..الى غير ذلك.

ومما يزيد من احتمالات التصعيد الأمريكى إزاء إيران خلال المرحلة القادمة أن التقديرات الاستخبارية الأمريكية تزعم بصورة حاسمة أن الحكومة الإيرانية زادت و سرعت من عمليات البناء والتطوير فى برنامجها النووى، سعيا إلى امتلاك السلاح النووى فى أقرب مدّة ممكنة، علاوة على أن إدارة جورج بوش تبدو مقتنعة تماما بأن احتلالها للعراق ووجود قوات أمريكية ضخمة على الحدود الغربية لإيران قد بدل كثيرا من الحقائق الجيوبوليتيكية فى منطقة الخليج وشمال غرب آسيا، ويأتى فى مقدمة تلك الحقائق الجديدة أن الوجود الأمريكى فى العراق يتيح للولايات المتحدة امتلاك الفرصة لممارسة ضغوط سياسية، وربما عسكرية، على إيران بصورة أكثر كثافة عن أى مرحلة سابقة، لذلك تقتضي دراسة الملف النووي الايراني ايضاح مايلي:

**١- تحولات المسألة النووية الإيرانية:**

شهد الموقف الأمريكى من البرنامج النووى الإيرانى تحولات ملموسة منذ أواخر العام ٢٠٠٤م، حينما وجه المسئولون الأمريكيون اتهامات لإيران بأنها قامت ببناء منشأتين نوويتين جديدتين فى منطقتى آراك وناتنز، من أجل إنتاج يورانيوم على درجة عالية من التخصيب، تمهيدا لصنع الأسلحة النووية.

وقد تمحورت تلك الاتهامات على أن إيران كانت تقوم بإنشاء مصنع كبير لتنفيذ عمليات فصل الجسيمات عن اليورانيوم، ثم تخصيبها. وكانت الولايات المتحدة قد حصلت

على المعلومات الخاصة بهذا الموقع من فصيل من المعارضة الإيرانية يعرف بالمجلس الوطنى الإيرانى للمقاومة. ومما أثار الشكوك حول هذا الموقع الذى كان ما يزال قيد الإنشاء أن الفنيين الإيرانيين أقاموا جدراناً أسمنتية سميكة تحت الأرض، فيما كان يوحى بأن هذه التحصينات ترمى إلى الصمود فى مواجهة أية هجمات معادية على هذا الموقع. وقد ظلت هذه الاتهامات الأمريكية مصدرا لجدل شديد بين الجانبين الأمريكى والإيرانى لمدة طويلة.

وفى محاولة لوأد هذه الاتهامات الأمريكية، سمحت الحكومة الإيرانية لوفد من الوكالة الدولية للطاقة الذرية برئاسة مديرها العام محمد البرادعى بزيارة منشآتها النووية فى أواخر فبراير ٢٠٠٤م، وكان الغرض من هذه الزيارة الوقوف على الأنشطة الحقيقية التى تجرى فى هذا الموقع المذكور، جنبا إلى جنب مع مطالبة البرادعى لإيران بالتوقيع على بروتوكول إضافى يتيح للوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانيات أكبر فى التفتيش على المواقع النووية الإيرانية، والحصول على معلومات أكثر عن برنامجها النووى. ولذلك، كان من الطبيعى أن يجرى التركيز فى هذه الزيارة، بصفة خاصة، على موقع ناتنز المثير للشبهات، والذى كان مفتشو الوكالة يزورونه للمرة الأولى. غير أن هذه الزيارة لم تؤدي إلى تبديد الاتهامات الأمريكية، بل إنها تسببت فى ازدياد الشكوك بأن إيران تسعى إلى إنتاج السلاح النووى، حيث وجد مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن موقع مدينة ناتنز يضم شبكة صغيرة تضم مئات من معدات الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم، والتى تعمل بغاز هكسافلورايد اليورانيوم، والجاهزة لإنتاج اليورانيوم المخصب، كما استنتج المفتشون أيضا أن إيران لديها المكونات اللازمة التى تتيح لها إنتاج وتركيب عدد كبير من أجهزة الطرد المركزى الإضافية، وذلك استنادا إلى أنه من غير الممكن أن تكون إيران قد قامت ببناء هذه المنشأة الكبيرة الخاصة بعمليات الطرد المركزي بدون أن تكون قد اختبرت أولا بعضها فى مواقع سرية أخرى لم يتم إبلاغ الوكالة الدولية بها. وخلص مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن هذه الشبكة من الماكينات المسئولة عن تخصيب اليورانيوم ربما تشير إلى أن إيران تعتزم التمهيد لخطوة لاحقة فى تطوير برنامجها النووى، سعيا إلى امتلاك السلاح النووى. ومما زاد من حدة الأزمة أن الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى كان قد أعلن فى منتصف فبراير ٢٠٠٤م أن إيران تملك احتياطيا من خام اليورانيوم، وأنها بدأت بالفعل عمليات التعدين فى منطقة سافاند على بعد نحو ٢٠٠ كيلومتر من مدينة يزد بوسط البلاد، كما أعلن رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية وقتذاك عن وجود برنامج طموح للطاقة النووية فى إيران، سوف تبدأ إيران فى إطاره فى معالجة اليورانيوم. وفى الوقت نفسه، أعلن المسئولون الإيرانيون فى نفس إعادة العمل فى منشأة لتحويل اليورانيوم تقع بالقرب من مدينة أصفهان، وهى منشأة مختصة بإنتاج غاز سداسى فلورايد اليورانيوم (غاز هكسافلورايد اليورانيوم) المستخدم فى عملية التخصيب[١٧].

[١٧] للمزيد من التفاصيل انظر-الأزمة النووية الأيرانية – مختارات ايرانية - عدد يناير ٢٠٠٣ .

وقد أثارت هذه المعلومات الجديدة تقويمات متباينة من جانب الأطراف المعنية: إيران، والولايات المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية. فقد كرر المسئولون الإيرانيون مجددا تأكيداتهم على أنه ليست هناك أغراض عسكرية وراء البرنامج النووى الإيرانى، وأنه ليس هناك ما يثير الشبهات فى مواقع ناتنز بصفة خاصة، وهو موقع خاضع للإشراف الدولى، مما يعنى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف تحتفظ بأجهزة رقابة فى هذا الموقع، وسوف تقوم بعمليات تفتيش منظم للتأكد من أنه لن يكون هناك أى تحويل لليورانيوم المخصب لأغراض سرية أخرى. وأكد المسئولون الإيرانيون بصفة خاصة أن موقع ناتنز سوف يستخدم فى إنتاج يورانيوم مخصب بدرجة قليلة لغرض استخدامه فى مفاعلات توليد الطاقة المدنية التى سوف يتم بناؤها لاحقا. وقامت الوكالة الإيرانية الوطنية للطاقة الذرية بفتح محطة الطاقة النووية فى بوشهر، أمام الصحافيين لأول مرة فى منتصف مارس ٢٠٠٤م فى محاولة لنفى الاتهامات الأمريكية. وبرر المسئولون الإيرانيون عمليات الإنشاء الجارية فى هذا الموقع بأنها تندرج فى إطار سعيها إلى امتلاك برنامج نووى متكامل يهدف إلى إنتاج الطاقة اللازمة للشعب الإيرانى، من أجل تحقيق الوفرة فى الثروة النفطية الإيرانية. وكرر المسئولون الإيرانيون رفضهم التوقيع على البروتوكول الإضافى الذى يتضمن التزاما بفتح المنشآت النووية الإيرانية أمام عمليات تفتيش غير محددة الموعد من قبل مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولكن الجانب الأمريكي ظل يرفض على الدوام هذه التبريرات الإيرانية. ووجد فى التطورات الأخيرة مؤشرا بالغ الخطورة على تطور البرنامج النووى الإيرانى. وخلصت أجهزة الاستخبارات الأمريكية من التطورات سالفة الذكر إلى أن البرنامج النووى الإيرانى أكثر تقدما بكثير مما كان متصورا من قبل، وأن هذا البرنامج قد أصبح أكثر تقدما مما كان قد تحقق فى المجال النووى فى العراق فى النصف الثانى من الثمانينيات. وكرر مسؤولو الاستخبارات الأمريكية أيضا اتهامات سابقة لإيران بأنها تقوم ببناء مفاعل آخر بالقرب من مدينة أراك الواقعة فى وسط غرب إيران لإنتاج الماء الثقيل الذى يمكن استعماله لصنع البلوتونيوم، وأشاروا إلى أن إيران تبنى أيضا مفاعلا آخر قادرا على استعمال الماء الثقيل.

ويتبنى المسئولون الأمريكيون سيناريو افتراضيا عن البرنامج النووى الإيرانى يقوم على أن إيران تسعى أولا إلى استخراج اليورانيوم من أراضيها أو شرائه من الخارج، ثم يؤخذ هذا اليورانيوم إلى موقع أصفهان، حيث سيتم تحويله إلى وقود، أى غاز يورانيوم الكلوريد الثمانى. ويتم بعد ذلك نقل هذا الوقود إما إلى موقع فى مدينة ناتنز أو ربما إلى مفاعلات نووية سرية أخرى، أى أن الغرض هو معالجة اليورانيوم وتخصيبه إلى درجة تجعله مناسبا للاستخدام فى صنع الأسلحة النووية.

وقد وجد المسئولون الأمريكيون أن المعلومات الجديدة التى كشفها مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية تشير إلى أن إيران تتقدم بسرعة فى مجال امتلاك السلاح النووى، وأنها قد قطعت خطوات مهمة فى مجال الطرد المركزى. وقد رفض المسئولون الأمريكيون الحجة الإيرانية القائمة على أن موقع ناتنز سوف يستخدم فى إنتاج يورانيوم

مخصب بدرجة قليلة لغرض استخدامه فى مفاعلات توليد الطاقة المدنية التى سوف يتم بناؤها لاحقا، وارتكز الرفض الأمريكى لهذه الحجة على أن مفاعل بوشهر النووى الذى يبنيه الروس فى مدينة بوشهر الإيرانية لن يحتاج إلى يورانيوم مخصب بدرجة منخفضة مأخوذ من موقع ناتنز، لأن روسيا سوف تزوده بالوقود، حيث أن روسيا سوف تقدم حوالى ٨٠ طنا من اليورانيوم، لاستخدامها كوقود لمحطة بوشهر النووية الإيرانية، والتى ينتظر أن تكون قد وصلت بالفعل إلى إيران فى شهر مايو ٢٠٠٤م حسب ما كان معلنا من قبل، على أن تبدأ هذه المحطة فى العمل فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٤م[١٨].

ونظرا لأن إيران لديها القدرة على بناء مفاعل نووى للأغراض المدنية فى ناتنز، حسب مزاعم الاستخبارات الأمريكية، فإنها تستطيع فى المقابل أن تطور مفاعل نووياً سرياً آخر يقوم بعملية تخصيب اليورانيوم، بعيدا عن الرقابة والتفتيش الدوليين. وقد ارتكزت المخاوف الأمريكية فى هذا الصدد من أن الجانب الإيرانى كان حريصا على إخفاء هذه المنشآت النووية فى ناتنز وآراك، ولم تعترف بوجودها إلا بعد أن كشفها عملاء ما يعرف ب- المجلس الوطنى الإيرانى للمقاومة فى أغسطس ٢٠٠٢، فى الوقت الذى لم تكن فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية على علم بها، وهو ما جعل من الصعب على إيران مواصلة إنكار وجود هذه المنشآت أو تفكيكها، فقررت أن تبلغ الوكالة الدولية بأن الغرض منها هو تغطية الاحتياجات الصناعية المدنية.

أما الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنها لم تعلن بعد تقييما محددا لنتائج التفتيش الذى أجراه مفتشوها فى إيران، وأعلن مسئولوها أنهم ليسوا مستعدين لتحديد ما إذا كان البرنامج النووى الإيرانى يخالف معاهدة منع الانتشار النووى، على الرغم من الضغوط الأمريكية، وأكدوا أنهم مازالوا فى مرحلة تقييم النتائج التى توصلت إليها عملية التفتيش التى جرت فى فبراير الماضى. وكان الجانب الإيرانى قد اتفق مع المدير العام للوكالة الدولية محمد البرادعى على تصفية الخلافات العالقة بين الجانبين فى المجال النووى فى الاجتماع المقبل لمجلس محافظى الوكالة فى فيينا فى ١٦ يونيو المقبل، على ضوء التقرير الذى سوف يلقيه البرادعى حول حالة وآفاق البرنامج النووى الإيرانى. ومن ثمّ، مازالت مسألة البرنامج النووى الإيرانى تقف عند المستوى الفنى فى الوكالة الدولية لطاقة الذرية،وان القرارات الدولية اللاحقة سوف تتاثر بدرجة كبيرة بهذا المستوى[١٩].

**٢- احتمالات التصعيد الأمريكى - الإيرانى:**

مع أن البرنامج النووى الإيرانى ظل مصدرا للقلق الأمريكى طيلة عقد التسعينيات، فإن إدارة جورج بوش أعطت أولوية فائقة لقضايا الانتشار النووي فى العالم عموما، ولدى من تسميهم دول محور الشر خصوصا، فى مرحلة ما بعد هجمات سبتمبر

[١٨] مختارات ايرانية-مصدر سابق ص١٦
[١٩] المصدر نفسه، ص١٧

فى نيويورك وواشنطن. واستند التركيز الأمريكى على هذه المسألة من أن هجمات سبتمبر أوضحت، بقوة، إصرار الجماعات المعادية على ضرب الولايات المتحدة وإلحاق الأذى بمواطنيها.

ومن أهم الدروس التى استخلصتها الإدارة الأمريكية من هذه الهجمات أن بعض الجماعات الإرهابية أو بعض الدول المعادية ربما تسعى إلى تنفيذ هجمات مماثلة لهجمات سبتمبر، داخل العمق الداخلى الأمريكى، ولكن باستخدام أسلحة الدمار الشامل، سعيا إلى إحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية والمادية فى الولايات المتحدة، مما دفع هذه الإدارة إلى الزعم بأن تلك الأسلحة أصبحت تمثل خطورة متزايدة على الأمن القومى الأمريكى.

وفى مرحلة ما بعد الحرب الأمريكية على العراق، أصبح الملف النووى الإيرانى جزءا من طائفة واسعة من الخلافات القائمة بين الجانبين الأمريكى والإيرانى، بدءا من الاتهامات الأمريكية لإيران بالتدخل فى الشئون الداخلية لعراق ما بعد صدام حسين، واتهامها بإيواء عناصر فارة من تنظيم القاعدة فى الأراضى الإيرانية، علاوة على اتهامها بتسريع برنامجها النووى. ولم تكن إسرائيل بعيدة عن هذا التصعيد الأمريكى بشأن البرنامج النووى الإيرانى، حيث ظلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عموما، وحكومة شارون خصوصا، تلح على الدوام على الإدارة الأمريكية من أجل إعطاء الأولوية للبرنامج النووى الإيرانى الذى تعده إسرائيل مصدر تهديد بالغ الخطورة لها، على الرغم من امتناع إسرائيل ذاتها عن الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووى، وامتلاكها لترسانة نووية ضخمة.

في هذا السياق، كان الجانب الإيرانى حريصا بقوة فى مرحلة ما بعد هجمات ١١ سبتمبر على تفادى التصادم مع الولايات المتحدة، سعيا إلى الخروج من دائرة الاستهداف الأمريكى المحتمل. ولذلك، فقد ساعدت إيران الولايات المتحدة فى حربها ضد نظام طالبان وتنظيم القاعدة فى أفغانستان، إلا إن ذلك لم يؤد إلى تحسن العلاقات بين الجانبين. ووجدت إيران نفسها على قائمة ما يسمى بمحور الشر مع العراق وكوريا الشمالية. وفي أثناء الحرب الأمريكية على العراق، أبدت إيران تعاونا غير مباشر مع الولايات المتحدة، حيث أغلقت حدودها فى وجه مجموعة أنصار الإسلام، كما أنها لم تحرك ساكنا تجاه انتهاكات المقاتلات الأمريكية للمجال الجوى الإيرانى، بل إن إيران لم تحتج كثيرا على الصواريخ الأمريكية التى وقعت عن طريق الخطأ فى أراضيها، كما بدت إيران عموما مؤيدة ضمنيا للإطاحة بنظام عدوها اللدود صدام حسين. وفى المقابل، وصف ريتشارد ارميتاج نائب وزير الخارجية الأمريكى السابق موقف إيران من حرب العراق بأنه كان عاملا مساعدا، إلا أنه لم يدل بتفاصيل حول ذلك.

وفى فترة ما بعد الحرب، امتنعت إيران عن التدخل فى شئون العراق، خوفا من رد الفعل الأمريكى، كما أعلن الرئيس السابق محمد خاتمى صراحة فى جلسة غير علنية أن الولايات المتحدة أصبحت جارتنا فى الغرب، كما فى الشرق، وعلينا أن نتعايش مع الواقع

الأمريكي فى المنطقة رغم مرارة ذلك. وحاول جميع أطراف السلطة فى إيران - المحافظون و الإصلاحيون البحث عن قناة مباشرة أم غير مباشرة للحوار مع الإدارة الأمريكية. وبدت كافة هذه الأطراف متفقة حول ضرورة تغيير مسار السياسة الخارجية الإيرانية حيال الولايات المتحدة. إلا أن ذلك كله لم يمنع الإدارة الأمريكية من اتهام إيران عقب الحرب بإثارة القلاقل فى أوساط شيعة العراق، وتحريضهم ضد الولايات المتحدة، كما طلبت الإدارة الأمريكية من إيران فى أواخر مايو الماضى رسميا بضرورة اتخاذ إجراءات صارمة ضد أعضاء القاعدة المشتبه فيهم الذين تعتقد واشنطن أنهم يعملون في البلاد، على الرغم من نفى إيران أنها تؤويهم.

ومع أن الجانب الإيرانى كان راغبا، بقوة، فى تفادى الصدام مع الولايات المتحدة، وبدا حريصا على إظهار أكبر قدر ممكن من المرونة إزاء الولايات المتحدة بشأن العديد من القضايا، فإن هذه المرونة ظلت قاصرة على طائفة محددة من القضايا، ولم يكن واردا من بينها أن تبدى الحكومة الإيرانية أدنى قدر من المرونة بشأن برنامجها النووى، الذى تعده من الأصل برنامجا خاصا بالاستخدامات السلمية للطاقة السلمية فقط، فى إطار الالتزام بالاتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة بمنع الانتشار النووى.

ويثير ما سبق تساؤلا جوهريا بشأن: إذا كان البرنامج النووى الإيرانى أصبح مصدر تهديد رئيس من وجهة نظر الإدارة الأمريكية، ومن ورائها إسرائيل، فهل يمكن أن تقدم الولايات المتحدة على القيام بأى عمل عسكرى ضد إيران، مستفيدة فى ذلك من وجودها العسكرى فى الدول المجاورة لإيران، وبالذات العراق وأفغانستان؟

الواقع، أن الإدارة الأمريكية مازالت تركز فى الوقت الحالى على تكثيف جهودها الدبلوماسية والسياسية من أجل تشديد الضغوط على إيران من أجل وقف برنامجها النووى أو على الأقل وقف الأنشطة المثيرة للقلق فى هذا البرنامج. وتنوعت الأنشطة الأمريكية الجارية فى هذا الصدد ما بين ثلاثة أنواع، هى: مواصلة الضغوط والإغراءات على موسكو من أجل وقف تعاونها النووى مع إيران، والعمل على بناء موقف دولى قوى ضد البرنامج النووي الإيرانى، والعمل على استصدار قرار من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إيران انتهكت معاهدة منع الانتشار النووى.

ويتمثل حجر الزاوية فى الجهود الأمريكية لتقييد البرنامج النووى الإيرانى فى مواصلة الضغوط والإغراءات على روسيا التى تقوم ببناء محطة نووية لإيران فى منطقة بوشهر جنوب البلاد. وجرى التباحث فى هذا الصدد بين الجانبين الأمريكى والروسى على المستويات كافة. وكان اللافت للانتباه أن مساعد وزير الخارجية الأمريكى بشئون نزع السلاح جون بولتون قد قام بزيارة لموسكو مرات عدة خلال عام ٢٠٠٣ وحده من أجل الملف النووى الإيرانى.

على أن المباحثات العديدة التى جرت بين الجانبين خلال المدّة القصيرة الماضية

كشفت عن تباين شديد فى مواقفهما من المسألة النووية الإيرانية. ففى الوقت الذى تعد فيه الحكومة الروسية أن تعاونها النووى مع إيران يظل فى إطار المعاهدات والاتفاقيات الدولية الموقعة حول حظر انتشار الأسلحة النووية، فإن الإدارة الأمريكية تؤكد على مشروعية قلقها تجاه المحاولات الإيرانية الرامية إلى إنتاج الأسلحة النووية، استنادا إلى المعلومات الجديدة التى تم الكشف عنها فى الزيارة التى قام بها البرادعى ومفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإيران .

وفى الوقت نفسه، تعمل الإدارة الأمريكية على بناء موقف دولى قوى ضد البرنامج النووى الإيرانى، حيث نجحت الإدارة الأمريكية فى إقناع وزراء خارجية الدول الصناعية الثمانى الكبرى فى العالم فى اجتماعهم فى باريس فى ٢٣ مايو ٢٠٠٤، بأن يتضمن التقرير الصادر عن الاجتماع، والذى يلخص مداولات الوزراء، التعبير بقوة عن القلق الدولى من البرنامج النووى الإيرانى. وحمل الوزراء إيران مسئولية طمأنة المجتمع الدولى ووضع حد للتساؤلات المثارة بشأن هذا البرنامج، وطالبوا إيران أن تقوم بمبادرات من أجل استعادة الثقة بها، وذلك من خلال احترام بنود قبول الآليات الدولية الخاصة بالرقابة والتفتيش على البرنامج النووى الإيرانى، والتى لم تعلن إيران حتى الآن قبولها لها، حتى تكون هذه الرقابة كاملة. وقد شكلت هذه الإشارة فى التقرير انتصارا هاما للموقف الأمريكى المعادى للبرنامج النووى الإيرانى، وكان لافتا بصفة خاصة أن وزير خارجية روسيا - الذى تتعاون بلاده تعاونا كثيفا مع إيران فى المجال النووي-لم يعترض على هذه الإشارة.

أما التصعيد الأكثر خطورة من جانب الإدارة الأمريكية بشأن البرنامج النووى الإيرانى، فهو يتمثل فى محاولة استصدار إعلان من مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فى الاجتماع الذى سوف ينعقد فى ١٦ يونيو ٢٠٠٤، يقضى بأن إيران انتهكت معاهدة منع الانتشار النووي، وهو ما يمكن أن يتيح للولايات المتحدة استصدار قرار متشدد للغاية لحظر البرنامج النووي الإيرانى. ومع أن الإدارة الأمريكية مارست ضغوطا متشددة على مدير عام الوكالة وعدد من الدول الأعضاء فى مجلس محافظى الوكالة لكى يؤيدوا هذا الإعلان المذكور، فإن الوكالة ذاتها تشدد على أنها مازالت فى مرحلة تقييم نتائج الزيارات المتكررة التى قام بها مفتشو الوكالة لإيران ، على نحو ما سبق أن ذكرنا، كما أن كثيرا من الدول الأعضاء فى الوكالة لم ترحب بهذا التصعيد الأمريكى فى التعامل مع الملف النووى الإيرانى.

وتثير مسألة بناء محطة للطرد المركزى فى منشأة ناتنز فى إيران قدرا كبيرا من الخلاف الفنى بشأن مدى انتهاكها لمعاهدة حظر الانتشار النووى. فالبعض يذهبون إلى أن إيران لابد أن تكون قد اختبرت بعضاً من أجهزة الطرد المركزى التى تقوم بتركيبها فى منشأة ناتنز، رغم نفى إيران ذلك. وإذا كانت تلك الاختبارات قد أجريت، فإنها تشكل مخالفة لمعاهدة حظر الانتشار النووى طالما لم يتم إبلاغ الوكالة بها، فى حين أن بعض خبراء الوكالة الدولية يذهبون إلى أنه حتى إذا أجرت إيران اختبارات بدون الإعلان عنها، فإن

ذلك يعد فقط مجرد مخالفة فنية تقل من حيث خطورتها بكثير عما فعلته كوريا الشمالية بطردها المفتشين من منشآتها النووية[٢٠].

ومن ثمّ، يبدو واضحا أنه بالرغم من أن البرنامج النووى الإيرانى أصبح بمثابة الشغل الشاغل للإدارة الأمريكية، ومع أنه يمثل المصدر الرئيس للتوتر بين الجانبين، فإن من غير المتوقع أن تلجأ الولايات المتحدة إلى القيام بعملية عسكرية واسعة النطاق ضد إيران، لاعتبارات عديدة للغاية، يأتى فى مقدمتها أن الإدارة الأمريكية مازالت منغمسة بالكامل فى تعقيدات المسألة العراقية، ولاسيما فى إعادة ترتيب مؤسسات الدولة العراقية ، كما يرتبط الموقف الأمريكى تجاه إيران بحقيقة أن أى عمل عسكرى أمريكى ضد إيران سوف يكون مكلفا للغاية للولايات المتحدة من النواحى العسكرية والبشرية والسياسية، علاوة على أن كثيرا من الدول الأعضاء فى مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف يرفضون، لأسباب عديدة، التجاوب مع مطلب الإدارة الأمريكية الخاص بإعلان أن إيران قد انتهكت بنود معاهدة منع الانتشار النووى.

ومن بين هذه الأسباب أن كثيرا من الدول، وبالذات العربية والإسلامية، مستاءة جدا من التغاضى الأمريكى المستفز عن القدرات النووية الإسرائيلية، وامتناع الولايات المتحدة عن ممارسة ضغوط على إسرائيل لضمها إلى معاهدة منع الانتشار النووى، كما أن دولا أخرى مثل روسيا الاتحادية والصين وباكستان ترتبط بعلاقات سياسية واقتصادية، وحتى نووية، مع إيران، وسوف ترفض الموافقة على القرارالمذكور، وهو ما سوف يحرم الإدارة الأمريكية من الأداة الرئيسة التى تسعى إلى استغلالها فى تقييد ووقف البرنامج النووى الإيرانى.

في ضوء هذه الاعتبارات، فإن الإدارة الأمريكية سوف تكتفى خلال المرحلة القادمة بتكثيف الضغوط السياسية على إيران، لتقييد برنامجها النووى، خاصة بعد نقل المسألة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن وصدور العديد من القرارات الدولية . وإذا نجحت الولايات المتحدة فى دفع مجلس الامن الى اصدار قرارات امية حازمة ضد ايران ، فإنها سوف تمتلك فرصة أكبر لاستصدار قرارات ملزمة تمنع ايران من المضي قدماً في برنامجها النووي ، جنبا إلى جنب مع استمرار الولايات المتحدة فى العمل على تقوية موقف التيار الإصلاحى داخل إيران، وهو التيار الساعى إلى بناء علاقات أقوى مع الولايات المتحدة والغرب، اعتقادا منها بأن من الممكن الاتفاق مع هذا التيار - إذا تمكن من فرض سيطرته الكاملة على السلطة وعلى حلول تفاوضية سلمية لكافة القضايا الشائكة بين الجانبين ومن بينها التفاوض المباشر.

**رابعاً:- الحوار الامريكي الايراني بشأن العراق وآفاقه المستقبلية:**

[٢٠] مختارات ايرانية، المصدر نفسه،ص١٨

ثمة رؤيتان متناقضتان في مسالة الحوار الايراني الامريكي. الاولى ترى ان مصالح مشتركة بين قطبي النزاع تدفع باتجاه ضرورة انجاحه ، أولها، مصلحة ايرانية، في توسيع هذه المباحثات واستخدامها كجسر لمفاوضات واسعة مع الامريكيين، تدخل فيها قضية البرنامج النووي لايران، وحلحلة القطيعة الدولية، وكسر طوق عزلتها، واستثمار الحوار في معالجة ملف منظمة "مجاهدي خلق" المعارضة للايرانيين، ومنع انزلاق العراق الى الحرب الاهلية، التي لا يمكن بطبيعة الحال التكهن بنتائجها، لاسيما في ما يتعلق بنظام الحكم في العراق الذي سيولد من رحم هذه الحرب ان وقعت.

أما المصلحة الامريكية، فتبدو واضحة، لان تصاعدالعنف سيؤدي الى تقوّض مشروعها الديمقراطي في العراق، ووضعها في زاوية محرجة، وفي مرمى ضغوط واتهامات وتساؤلات متزايدة من الداخل حول جدوى الحرب، وضرورة تحديد أفق واضح لخروج قواتها من العراق، والبحث في امكانية التعاون مع الفرقاء في المنطقة من أجل محاربة الارهاب، بدلا من التدخلات العسكرية وفتح الجبهات، التي من شأنها ان تغذي" القاعدة"، كما ان أمريكا تسعى من خلال هذه المفاوضات، أيضا، إلى الوصول بتفاهمات، تطمئن المتحالفين معها، لاسيما من دول عربية ان العراق بحكومته التي تمثل جميع المكونات، لن يكون ساحة لاستقطابات طائفية وقومية، تهدد كيانها، لاسيما عقب الحديث عن "حلف امني لحماية الدول العربية ارضا ومصالح" دعت اليه السعودية[٢١].

اما الرؤية الاخرى فترى ان الولايات المتحدة ساهمت بوصفها دولة احتلال فى زيادة الدور الحيوى الذى تلعبه طهران بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن قصد أو بدونه، ولم يعد هناك مجال للتشكيك فى قدراتها وتحكمها فى عدد من المفاتيح المركزية التى تؤثر ولا تزال فى بعض التطورات الرئيسة. ونجحت طهران منذ بداية الاحتلال الأمريكى للعراق فى تكريس نفوذها مستفيدة من الفراغ السائد فى كثير من المناطق العراقية، ومن ثمّ يضفى الحوار المشترك فى هذه الأجواء مصداقية على شرعية الدور الإيرانى، وينطوى على التسليم بقوتها الإقليمية كعنصر مهم فى التوازنات، وأنها تملك من الأوراق ما يمكن أن يلعب دورا فى معادلاتها وحرف مجرياتها. ويؤكد الحوار فى حد ذاته أن الحفاظ على المصالح الأمريكية هو الذى يحدد كثيراً من معالم الأجندة التى تسعى لتنفيذها.

ففي خضم ثورة عارمة من الحملات الدبلوماسية لم تخف واشنطن السعى لتدشين الحوار مع طهران، الذى لا يستبعد أن يمتد الى قضايا أخرى عالقة ، مثل الملف النووى ومن الممكن أن يؤدى التفاهم حول العراق إلى تفاهم مماثل حول البرنامج النووي.

وتشير معطيات الحوار إلى عدم وجود دور للدول العربية، الأمر الذى يعنى تقليصا لأهمية مبادرة الجامعة العربية بشأن المؤتمر الوطنى العراقى، الذى كان من المقرر انعقاده فى شباط ٢٠٠٥ في بغداد وأضحى فى عداد المجهول.

[٢١] خالد طالب الحوار الايراني الامريكي في مرمى التراشقات الكلامية ومقتربات المصالح-المدى-آراء وافكار العدد الصادر في ٢نيسان ٢٠٠٧

ناهيك عن التأكد من إخفاق جهود دول الجوار التى حاولت الإمساك بمفاتيح الأزمة العراقية ولم تتمكن من تحقيق نجاحات مؤثرة أيضا، عبر المؤتمرات واللقاءات التى عقدت فى عواصم مختلفة. وربما يفتح التقدم الإيرانى، على حساب التراجع العربى، الباب لحث الجامعة العربية للبحث عن استراتيجية حيال العراق. فاستمرار الغياب لا يفيد الأطراف الأخرى وبينها إيران، لكنه سوف يهدد فى المستقبل المزيد من مفاصل الأمن القومى العربى.

ومن جهة أخرى، يفضى الحوار إلى توارى فرص تكرار سيناريو المشهد العراقى مع إيران. فإجراء محادثات ولقاءات بين مسؤولين من الطرفين يؤكد خبرة طهران بأساليب مقاومة هذا الاحتمال بأدوات عملية، مما يضاعف من تكاليفه الاستراتيجية.

وإذا كانت طهران فعلت ما فعلته فى دولة مجاورة ودفعت فى الحصيلة النهائية واشنطن للحوار والتفاهم معها، فإنها من الراجح أن تتمكن من القيام بدور أضخم حال تعرضها لسيناريو مماثل، بعد أن عرفت مكامن الضعف فى التوجهات الأمريكية. ومن هذه الزاوية تتوافر عوامل إيجابية لضمان سلامة النظام الإيرانى خلال المرحلة المقبلة. وتتعزز رؤيته عندما وجه تهديداته وإنذاراته لإسرائيل وكثير من الدوائر الغربية، عكس ما تم تصويره فى ذلك الوقت، حيث جرى الترويج لاقتراب تعرض طهران لضربة قاسمة وعدم وجود أى بوادر للحوار معها من قبل الولايات المتحدة. وتكسر هذه النتيجة ما يوصف بشوكة الشيطان الأكبر علانية، بعد القبول بالحوار، برغم كل المزايدات والنعوت التى وجهت إلى إيران.

ومن جهة ثالثة، يوجه الحوار رسالة لإيران وعلاقتها بالحركات الإسلامية. فقد حذرت صحيفة كيهان فى افتتاحيتها (١٨ مارس ٢٠٠٦) من أن هدف الولايات المتحدة هو توجيه رسالة إلى الحركات الإسلامية، مفادها أن طهران استسلمت لواشنطن بعد ٢٧ عاما من المقاومة. ووجهت الصحيفة نداء إلى الحكومة قالت فيه أعلنوا بأسرع ما يمكن بأنكم لن تجروا حوارا مع الولايات المتحدة وتجنبوا الوقوع فى فخ أعد لإيران الإسلامية. وفى هذه الحالة سوف تتأثر علاقة طهران بالمقاومة الإسلامية فى لبنان وفلسطين، فقد أصبحت هدفا رئيسا فى كثير من التقديرات الأمريكية[٢٢].

على ضوء المعطيات السابقة يمكن القول أن ثمة أربعة مخاطر وتحديات سوف تخرج من رحم الحوار الإيرانى – الأمريكى أولها، اذا ما فشل الحوار فسيتحول العراق إلى ساحة لتصفية الحسابات بين الولايات المتحدة وإيران، ومن ثم فأى تسوية بينهما يمكن أن تترتب عليها نتائج تضر بالمصلحة العراقية، مما يخلق بؤرة أكبر للتوتر بين بغداد وطهران فى المستقبل. فمهما بلغت التفاهمات وقواسمها بين النظام الإيرانى والائتلاف العراقى، بصفته الشريك الرئيس فى الحكم حاليا، فإن وجود حلفاء آخرين معه يمكن أن يتسبب فى ظهور منغصات على السطح بموجبها تتحول إيران إلى طرف سلبى فى المعادلة العراقية.

[٢٢] انظر –صحيفة كيهان-الفخ الامريكي لايران- الافتتاحية-العدد الصادرفي١٨-٣-٢٠٠٦

وثانيها، إمكانية حدوث مساومة على العراق، بمعنى تسهيل مهمة واشنطن مقابل ترك طهران تمضى قدما فى ملف تخصيب اليورانيوم. وإذا كانت هذه المساومة تحقق الأهداف العاجلة لكل طرف، غير أنها تبقى على عوامل الخلاف ولا تزيلها. فلا يعنى مساعدة الولايات المتحدة على حل كثير من أزماتها فى العراق تخلى إيران عنه تماما. ولا يعنى إعطاء ضوء أخضر لطهران بتخصيب اليورانيوم، وفقا لأى صيغة يتفق عليها، أن واشنطن سوف تغلق هذا الملف نهائيا، لأن مكونات التباين تبقى على حالها وتتوارى مؤقتا إلى حين يتمكن كل طرف من الوصول لأغراضه العاجلة.

وثالثها، إذا كان أى تفاهم مشترك حول العراق يفتح الطريق لتخفيف الصعوبات أمام الملف النووي إنه من غير المستبعد أن يؤدى إلى تفاهم آخر حول سوريا، التى أصبحت هدفا متقدما فى الأجندة الأمريكية، لاسيما أن هناك اعتقادا فى أن الوصول لدمشق يمر عبر تجريدها من أوراقها الإقليمية. وقد جرى ذلك فى لبنان، والمتوقع أن يتكرر مع إيران بصيغة أخرى، خاصة أن الثمن السياسى الذى تقبضه طهران من الراجح أن يكون جيداً، والطريقة التى يمكن أن يتم التفاهم حولها مناسبة، ومشكلة هذا الاحتمال أنه ينال من مصداقية طهران .

ورابعها، فشل المحادثات، جراء تمسك كل طرف برؤيته سوف يفضى إلى زيادة حدة المحكات، ليس فقط بشأن العراق، لكن فى كل الملفات الخلافية، وهو ما يؤدى إلى تداعيات كبيرة، على ضوء صدور تهديدات معلنة أو مبطنة باستهداف كل جانب للآخر. ودرجت طهران فى الأسابيع الماضية على إطلاق تهديدات فى شكل رسائل سياسية، قوامها أنها لن تعدم استغلال كافة أوراقها المتعددة، ومن ثمّ فعدم التفاهم يتسبب فى مزيد من التوتر، لأن الملفات التى يملكها كل طرف مهمة وكفيلة بإحداث خلخلة أكبر فى الأمن الإقليمي[٢٣].

**الخلاصة:-**

تبقى العلاقات الايجابية بين الدول ضرورة وحاجة مثلما هي هدف ينطوي على الكثير من المعاني التي تنشد الاستقرار والتقدم في العالم .

لقد أظهرت الايديولوجيات المختلفة دوراً بالغ الخطورة على مستوى العلاقات الدولية ففي الوقت الذي عانت فيه الدول الاشتراكية من مشاكل المواجهة بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة تعاني اليوم الشعوب الامريكية والايرانية على حد سواء نتائج السياسات المبنية على ايديولوجيات متقاطعة.

ففي الوقت الذي تظهر فيه الولايات المتحدة عناداً واضحاً في الدفاع عن مبادئ الرأسمالية واقتصاد السوق والديمقراطية وحقوق الانسان ترى ايران ان الاسلام هو المدافع الصلب عن الحرية والديمقراطية والمساواة وهو يختزن الكثير مما يجعل العالم اكثر استقراراً.

[٢٣] محمد ابو الفضل-دلالات الحوار الامريكي الايراني-حول العراق –مختارات ايرانية –العدد ٦٩مايو ٢٠٠٦ص١-٦

إن بقاء هذا التباين قد يقود الى مواجهة ايرانية امريكية ومن ثمّ ستكون الاراضي العراقية مسرحاً لها اذا لم يتم التوصل الى حل للكثير من المشاكل القائمة بينهما لا سيما وان الوجود الامريكي في العراق اصبح حقيقة قائمة ولو الى حين مثلما ورد في الاتفاقية الامنية المثيرة للجدل.

لذلك فمن الطبيعي اذا ما اريد تجنب المواجهة بينهما فعلى الطرفين التمسك بمبدأ الحوار وبالحوار وحده يمكن ان تحل الكثير من القضايا العالقة وهو امرغاية في الاهمية لاستقرار الامن في العراق.